الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

١، ٥ تمهيد:

يسعى الباحث في هذا الفصل إلى تحليل النتائج التي توصّل إليها من خلال الدّراسة عبر الفصول السابقة، وسيحلّل ذلك من خلال استعراض إنجازات "إسرائيل" من التطبيع والعوامل التي ساعدتها في تنفيذ إستراتيجيّتها للتطبيع، كما سيتمّ تحليل مخاطر التطبيع على القضيّة الفلسطينيّة، واستعراض مستقبل القضيّة الفلسطينيّة في ظلّ التطبيع، مع استعراضٍ لإستراتيجيّة مقاومة التّطبيع ضمن نتائج الدّراسة.

ويستعرض الباحث في هذا الفصل أيضًا نتائج آثار التطبيع وتداعياته على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة، وسيعتمد على المنهج الاستشرافيّ لمعرفة السيناريوهات المستقبليّة لتعامل الفلسطينيّين مع قضيّة التطبيع.

ويتناول الباحث هذا الفصل على شكل أربعة مباحث تستعرض نتائج الدّراسة، الأوّل: مناقشة نتائج الدّراسة، الثاني: مستقبل القضيّة الفلسطينيّة في ظلّ تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، الثالث: إسهامات الدّراسة، أمّا الرابع: فتوصيات الدّراسة.

٢، ٥ مناقشة النتائج

١، ٢، ٥ نتائج الهدف الأوّل (دراسة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ)

إنّ مراجعة أبرز نتائج هذا الهدف توضح أنّ "إسرائيل" عملت على تحسين علاقاتها مع الدول العربيّة والخليجيّة بشكل فرديّ، وتعارض أيّ محاولة للتفاوض بشكل مشترك. وهذه الإستراتيجيّة تمّ تبنّيها منذ توقيع اتّفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، ثمّ انتهجتها في المفاوضات مع الأردنّ ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، ومكّنت "إسرائيل" من تجاوز مبادرة السلام العربيّة التي تشدّد على عدم التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ" إلّا إذا حلّت القضيّة الفلسطينيّة بشكل عادل وشامل. وهو ما أدّى إلى تراجع مكانة القضيّة

الفلسطينيّة من قضيّة العرب المركزيّة إلى إحدى القضايا العربيّة، لا سيّما بعد ظهور قضايا جديدة ناتجة عن الثورات العربيّة والمضادّة.

إلى حد كبير، نجحت الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في فصل مسار عمليّة الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" عن العلاقات الثنائيّة –بمجالاتها كافّة– مع دول مجلس التّعاون الخليجيّ، وشهدت الأنظمة الخليجيّة تغيرًّا في موقفها إزاء "إسرائيل"، حيث أصبحت تعتبرها حليفًا وليس عدوًّا، ونتج عن ذلك توقيع اتّفاقات تطبيع مع "إسرائيل" في النّهاية.

في غضون ذلك، تمرّ القضيّة الفلسطينيّة في أصعب الظروف على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ، إذ تواجه تحدّيات كبيرة، وتسعى "إسرائيل" بمساندة قوى خارجيّة تارة عربيّة وأخرى أمريكيّة لتقويض القضيّة الفلسطينيّة على الأصعدة كافّة، ممّا سينعكس بشكل سلبيّ على القضيّة الفلسطينيّة التي هي قضيّة العرب والمسلمين الأولى، سيّما قضيّة القدس التي تشكل القضيّة المركزيّة للجميع.

وقد جاء التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ، متناغمًا مع تصوّر الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" لتصفية القضيّة الفلسطينيّة "صفقة القرن"، الذي يلغي فيه اقتراح إقامة دولة فلسطينيّة على حدود عام ١٩٦٧م، مع تأييده لمعظم المطالب "الإسرائيليّة"، إضافة لنقل سفارة الولايات المتّحدة الأمريكيّة للقدس بصفتها عاصمة لـ"إسرائيل" (أبو هلال، ٢٠٢١).

وبذلك، تراجعت قيمة القضيّة الفلسطينيّة حسبما تظهر الحسابات الداخليّة لحكومات دول الخليج، وأصبح الأمر عبئًا على بعض تلك الحكومات، حتى إنّ بعضها سعى للضغط لإيجاد طريقة لبلوغ نهاية القضيّة أو تجاوزها، في الوقت نفسه، لم يفوّت "الاحتلال الإسرائيليّ" فرصة الاستفادة من هذه الوضعيّة والالتفاف على الجانب الفلسطينيّ الذي لا يجد دعمًا عربيًّا، والعمل على فرض رؤيته المتعلّقة بحلّ "القضيّة الفلسطينيّة".

وبالتالي، تمثّل اتّفاقات "أبراهام" بمضمونها ووقتها، ضربة للموقف الفلسطينيّ الموحّد والرافض لخطة "ترامب" للسلام، والتي أيّدتها بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ، حيث بدا الاتّفاق كوسيلة ضغط على موقف الفلسطينيّين وجزء من خطّة "ترامب" للسلام. وقد تمّ ضم دول عربيّة أخرى لاتّفاقيّات التطبيع مع "إسرائيل"، دون تحقيق حلّ للقضيّة الفلسطينيّة وإنهاء الاحتلال.

ليس هذا فقط، فمنذ اليوم الأوّل لإعلان تأسيس "إسرائيل"، سعى قادتها إلى أن تصبح كإحدى دول المنطقة وأن يتقبّلها العرب، وأن تتحسّن صورتها في المنطقة، وهذا يعني العيش بأمن وسلام مع دول الجوار العربيّة على حساب القضيّة الفلسطينيّة، وقد استطاعت تحقيق قواعد سلام متبادلة مع دول خليجيّة وعربيّة وإرساءها، وهذا كان ضمن الأفكار والخطط الإستراتيجيّة التي وضعتها على مدار السنوات الماضية

قبل خروج عمليّة التطبيع إلى النّور، كما أنّها سوف تجني مكاسب سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة وعسكريّة من التطبيع.

ويقول الباحث في الشأن "الإسرائيليّ" "عدنان أبو عامر": إنّ أهمّ الأهداف التي سعى لها الاحتلال هي العمل على تسويق صورته المشوّهة أمام المجتمع الدوليّ خاصّة في البعد الدعائيّ والرواية والسرديّة، والعمل على التغلّب على ما نجحت فيه الرواية الفلسطينيّة للأحداث الدائرة في الأراضي المحتلّة، فالسنوات الأخيرة شهدت انتشارًا ورواجًا للرواية الفلسطينيّة توضح صورة "الاحتلال الإسرائيليّ" والجرائم التي يرتكبها والانتهاكات بحقّ المقدّسات، وقد ساهمت بشكل كبير في كشف صورة الاحتلال على حقيقته البشعة ككيان احتلاليّ يرتكب الجرائم، إلّا إن اتّفاقيّات التطبيع ساعدته على التغلّب على هذه الصورة، وإيجاد صورة مغايرة باعتباره دولة طبيعيّة في المنطقة وليست كما ظهرت خلال السنوات الماضية كدولة ترتكب الجرائم (أبو عامر، ٢٠٢٣).

علاوة على ذلك، وفّرت العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة نوعًا من الشعور بالأمان النسبيّ لـ"إسرائيل"، حيث امتازت باستيعابها كدولة أمر واقع على الأرض، وتمّ تطهيرها من صفة الاحتلال ومساواتها بدولة فلسطين المحتلّة في الأساس من قبل "إسرائيل".

بالإضافة إلى ذلك، قامت "إسرائيل" بتوظيف إستراتيجيّة التطبيع لتحسين صورتها أمام المجتمع الدوليّ، مع توجّهها إلى توسيع نطاق علاقاتها الدوليّة ومواجهة حملات المقاطعة العالميّة لها، وذلك بادّعائها تنفيذ عمليّة السلام مع السلطة الفلسطينيّة، إلّا إنّ مسار التطبيع أدّى إلى إسقاط القضيّة الفلسطينيّة، فاتّفاق أوسلو شكل إضعافًا للقضية الفلسطينية، إذ سمح بتشكيل سلطة فلسطينية خاضعة لـ"إسرائيل" وفاقدة لكلّ معاني السيطرة الوطنية على الأراضي الفلسطينية، وصولًا لاستخدامها كأداة للتّرويج وتحسين صورة "إسرائيل فقط بعيدًا عن أي إنجازات فلسطينيّة (يوسف أ.، ٢٠٢٠).

ويقول النائب في مجلس الأمّة الكويتيّ "حمد المطر": إنّ "إسرائيل" تراهن على قدرتها على الاستفادة من زيادة الدعم الأمميّ لها نتيجة عمليّة التطبيع، لا سيّما محاولاتها المتكرّرة لإحباط مشاريع القرارات والقوانين التي تستهدفها في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، ومن المؤكّد أنّ مسار التطبيع سيحسّن صورة "إسرائيل" الدوليّة على الرّغم من مواصلتها لعمليّات التهويد والتوسّع الاستيطانيّ، كما أنّها عزّزت مكانتها كجزء من الخريطة الجيوسياسيّة للمنطقة (المطر، ٢٠٢٣)

ومع مرور الوقت، باتت "إسرائيل" في طريقها لأن تصبح جزءًا من منظومة الخليج العربيّ، بشكل يمثّل تجاوزًا للقضيّة الفلسطينيّة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ؛ لأنّ هذه العلاقات لم تقم على أساس

مبدأ الأرض مقابل السلام، ممّا جعل هذه العلاقات مصدر تهديد للقضيّة الفلسطينيّة. وتحقيق إنجازات نوعيّة للإستراتيجيّة "الإسرائيليّة"، تتمثّل في (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢٠):

١. يتمثّل التّغيير الذي حدث في العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجيّ في تجاوز الثوابت العربيّة السابقة التي كانت تنظر إلى "إسرائيل" على أنّها دولة غير معترف بها، وذلك من خلال دخولهم إلى مربّع جديد، وتحديد إستراتيجيّة جديدة تتجاوز مبادرة السلام العربيّة.
٢. يتعرّض الفلسطينيّون للاحتواء والحصار "سلطة فلسطينيّة وفصائل مقاومة"، وذلك بتقليص مصادر الدعم السياسيّ والماليّ والشعبيّ من دول التطبيع وغيرها.
٣. القدرة على تغيير الصورة السائدة لـ"الاحتلال الإسرائيليّ" ليصبح حليفًا إستراتيجيًّا عوضًا عن كونه عدوًّا للنّظام العربيّ، وذلك من خلال إبراز خطورة "إيران وتركيا والإسلام السياسيّ" بشكل كبير.

لهذه الأسباب، سوف يتبع عمليّة التطبيع مزيدًا من التعنّت "الإسرائيليّ"، وسوف تتجاهل القضيّة الفلسطينيّة كنقطة محوريّة للعلاقات بين "إسرائيل" والدول الخليجيّة، وهذا سيؤدّي إلى حدوث مزيد من الانقسامات والانهيارات في النظام العربيّ حيث يزداد تفكّكه بصورة أكبر من الحالة الحاليّة.

بالإضافة إلى فقدان بعض الدول العربيّة لمركزها وثقلها السياسيّ ودورها الإستراتيجيّ وحلول دول أخرى متحالفة مع اليمين "الإسرائيليّ"، وبالتالي إفقاد الجانب الفلسطينيّ القدرة على المناورة والتأثير في مواقف دول العالم بسبب افتقارها للأدوات والمصالح التي يمكن تقديمها (الحمد، ٢٠٢٠)، وهو ما عمل على تقوية موقف "إسرائيل" عبر شروط الواقع الراهن، والتي تقوم على ما يأتي (شمعة، ٢٠١٧):

١. يتعيّن الاعتراف بالحقائق التي فرضها "الاحتلال الإسرائيليّ" على مدى سنوات طويلة، وإقرارها كمكتسبات لهم، وبالتّالي تمّ استبعادها من المناقشة، والتركيز بدلًا من ذلك على إقامة علاقات طبيعيّة مع "إسرائيل" بدون أيّ شروط سياسيّة مسبقة.
٢. توقيع الاتّفاقيّات حتّى لو كانت مؤقّتة؛ لإنّهاء الصراع والعداء، ومن ثمّ ضرورة تطوير العلاقات الطبيعيّة مع "إسرائيل" على غرار أيّ دولة طبيعية في العالم.
٣. تأسيس علاقات طبيعيّة مع "الاحتلال الإسرائيليّ" يمكن أن يساعد في تعزيز السلام في المنطقة بل هو شرط ضروريّ له.

وهنا نجد أنّ اتّفاقات "أبراهام" تشجّع على الانقسام العربيّ والابتعاد عن دعم القضيّة الفلسطينيّة والتأثير على حرمان الفلسطينيّين من الدعم العربيّ في مواجهة الإجراءات "الإسرائيليّة" المضادّة ضدّهم، بالإضافة إلى دعمهم للرؤية الأمريكيّة – "الإسرائيليّة" ضدّ القضيّة الفلسطينيّة واقترابهم من الإدارة الأمريكيّة.

إنّ نتائج هذا الهدف توضّح أنّ الإستراتيجيّة الإسرائيليّة استطاعت تعزيز صلاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ، دون الانتباه للمسألة الفلسطينيّة، وهو ما سيؤثّر بشكل سلبيّ على قضيّة فلسطين وشعبها، وشعور "إسرائيل" بأنّ انخراطها في الوطن العربيّ ما هو إلّا مسألة وقت فقط، وسيتمّ تحويل القضيّة إلى مبدأ السلام مقابل السلام بدلًا من مبدأ الأرض مقابل السلام، حيث كشفت النتائج ارتباط الهدف بعدّة أمور واستنتاجات، تمثلت في الآتي:

أوّلًا: ارتباط الهدف بالدّراسات السابقة:

إنّ أبرز الدراسات التي ارتبطت بالهدف تكشف لنا وجود ارتباط نوعًا ما مع نتائج دراسة (سعيد داود، ٢٠٠٢م)، والتي تحمل عنوان: "التطبيع بين المفهوم والممارسة "دراسة حالة التطبيع العربيّ – الإسرائيليّ"، في الفترة الزمنيّة (١٩٤٨ – ١٩٩٩م)، والتي هدفت لدراسة تطوّر التطبيع وتأثيره وفق الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" "السلام مقابل السلام" على المستوى الإقليميّ، وذلك باعتماد الباحث على منهجين في دراسته وهما: المنهج التاريخيّ، ومنهج تحليل المضمون، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة على أنّه لا يمكن لـ"إسرائيل" الخروج من عزلتها أو تحقيق شرعيّة لها إلّا بتطبيع علاقاتها مع العالم العربيّ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلّا بتوقيع الاتّفاقيّات مع الدول العربيّة على قاعدة "السلام مقابل السلام".

كذلك كان هناك ارتباط مع نتائج دراسة (عماد الدين العشماوي، ٢٠١٩م)، والتي تحمل عنوان: "إستراتيجيّة الكيان الصهيونيّ في التطبيع مع الدول العربيّة كيف نفهمها ونقاومها؟"، والتي هدفت إلى دراسة أسس إستراتيجيّة التطبيع "الإسرائيليّ" وفهمها، وأسباب نجاح الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة"، ومدى قدرة الاحتلال على الاستفادة من تحسين مكانته الدوليّة بتطبيع علاقاته مع الدول العربيّة ، وذلك باعتماد الباحث على المنهج الاستشرافيّ، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة على جوهر إستراتيجيّة التطبيع مبيّنًا التفوّق "الإسرائيليّ" الشامل على الدول العربيّة كافّة، في محاولة لتغيير الصورة الذهنيّة القائمة منذ عدّة عقود باعتبار "إسرائيل" عدوًا وتحويلها إلى شريك، مع سعيها لترسيخ فكرة شرعيّة وجودها واستحالة زوالها.

وأخيرًا ارتباط دراسة (محمّد الهيتي، ٢٠١٠م)، والتي تحمل عنوان: "إستراتيجيّة الكيان الصهيونيّ تجاه منطقة الخليج العربيّ"، والتي هدفت إلى دراسة مدى الاهتمام "الإسرائيليّ" بمنطقة الخليجيّ العربيّ لتحقيق شعار "إسرائيل الكبرى"، والتي طمحت له الحركة الصهيونيّة منذ قيام الاحتلال بهدف جعله مدخلًا للهيمنة على المنطقة العربيّة ومقدّراتها من أجل تحقيق أهدافها التوسّعيّة العدوانيّة على حساب الأمّة العربيّة ومصالحها المشتركة، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة أنّ الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" استطاعت تحقيق نجاح في منطقة الخليج العربيّ على حساب القضيّة الفلسطينيّة والمصالح العربيّة المشتركة، وأنّ سبب هذا النجاح جاء نتيجة تخطيط

مدروس ودعم أمريكيّ غير محدود، بينما افتقرت دول الخليج ومعها الدول العربيّة لإستراتيجيّة واضحة وموحّدة تستنهض عوامل القوّة لدى الأمّة العربيّة لمواجهة الأطماع التوسّعيّة "الإسرائيليّة" في المنطقة.

ثانيًا: استنتاج الباحث

إنّ استنتاج الباحث من نتائج هذا الهدف (دراسة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ)، يكشف لنا وجود دلالة واضحة في الآتي:

١. إنّ التطبيع الخليجيّ يعدّ الخطر الأكبر على القضيّة الفلسطينيّة، في حالة التطبيع المجّانيّ الذي تقدّمه بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ، وهو ما يتوافق مع الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في التطبيع بتجاوزها للقضيّة الفلسطينيّة، وإقامة علاقات رسميّة مع دول المنطقة دون وجود تقدّم بعمليّة السلام العربيّة – "الإسرائيليّة".

٢. إنّ التطبيع أعطى "إسرائيل" تذكرة دخول للمنطقة العربيّة دون أن تدفع ثمنًا مقابل ذلك أو تقديم أيّ حلول فعليّة للقضيّة الفلسطينيّة أو تقدّم فعليّ لعمليّة السلام الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة".

٢، ٢، ٥ نتائج الهدف الثاني (بيان موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ودورها في تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ")

إنّ مراجعة أبرز نتائج هذا الهدف توضّح أنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ المطبّعة سعت لتحقيق مصالحها القُطرية بتوقيعها لاتّفاقيّات التطبيع مع "إسرائيل"، كما حاولت إبراز عدم تخلّيها عن دعم القضيّة الفلسطينيّة وحقوق الشعب الفلسطينيّ، فالإمارات حاولت تبرير تطبيع العلاقات بالسعي للحفاظ على فرص حلّ القضيّة الفلسطينيّة على أساس الدولتين، من خلال إيقاف "إسرائيل" مخطّطها القاضي بضمّ أراضٍ فلسطينيّة في الضفة الغربيّة، غير أنّ "نتنياهو" ومسؤولين "إسرائيليّين" آخرين أكّدوا أنّ الاتفاق مع دولة الإمارات لا يتضمّن تنازلًا عن مخطّط الضمّ، بقدر ما هو تعليق مؤقّت له في سبيل تحقيق اختراقات دبلوماسيّة عربيّة أهمّ في هذه المرحلة، وهو ما سبق وتمّ الإشارة إليه في الفصل الرابع، كما تذرّعت هي والبحرين بتوقيعها اتّفاقات "أبراهام" بهدف مواجهة المدّ الإيرانيّ، وحاجتهما لعقد تحالف مع قوّة موازية للقوّة الإيرانيّة تساعدهما في التصدّي لها.

وقد شهدت السياسة الخليجيّة وتحديدًا السعوديّة منذ أواخر السبعينيّات من القرن العشرين تحوّلًا من حالة الرفض إلى حالة النظر في عمليّة التسوية وشروطها وسبل تطبيع العلاقات العربيّة "الإسرائيليّة"، وبسبب علاقاتها المتميّزة مع أمريكا ودول الغرب قدّمت السعوديّة أكثر من مبادرة من أجل إنهاء الصراع

العربيّ "الإسرائيليّ"، الأولى قدّمها وليّ العهد السعوديّ الملك "فهد" في أواخر العام ١٩٨١م، بينما جاءت المبادة الثانية من قبل وليّ العهد الأمير "عبد الله" في العام ٢٠٠٢م والتي عرفت بالمبادرة العربيّة.

وتعدّ السعوديّة أوّل دولة عربيّة تضع التطبيع مع "إسرائيل" على الطاولة، وصولًا لجعل" إسرائيل" جزءًا طبيعيًّا من المنطقة، حيث يكون لديها علاقات كاملة وطبيعيّة مع الدول العربيّة.

لكن في الحقبة التي تلت توقيع اتّفاق أوسلو، ومع صعوبة تكيّف السلطة الفلسطينيّة مع "إسرائيل" وانعدام أهمّيّة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، خفّ الحماس المتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة. وبرز حافز لتهميش الفلسطينيّين سعيًا وراء مصالح قُطرية أكثر إلحاحًا. ومع أنّ بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ توخّت الحذر في عدم إبراز علاقاتها مع "إسرائيل" إلى العلن، في حين كانت بعضها لا تخشى من إعلان هذه العلاقات، فمن الواضح أنّها تسير قدمًا معتبرة أنّ القضيّة الفلسطينيّة تفتقر إلى الزخم نفسه.

بالإضافة إلى توجّه دول الخليج إلى مزيد من التطبيع والتقارب مع "إسرائيل"، أملًا في مساندة اللوبي الصهيونيّ في الكونجرس والإعلام لها، وهو ما سيساعدها في التقرّب من واشنطن، لكنّ ذلك سيزيد الأمر تعقيدًا على صعيد القضيّة الفلسطينيّة، نظرًا لسعي دول مجلس التعاون الخليجيّ للتقرب إلى واشنطن، وهو ما يستدعي مزيدًا من سياسة الاسترضاء باتّجاه "إسرائيل" (Gearan، ٢٠٢٠)، ما يفتح المجال أمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة للتّشجيع على مزيد من التطبيع بين "إسرائيل" ودول الخليج، ولكن دون الضغوط العلنية على طريقة الرئيس الأمريكيّ السابق "دونالد ترامب".

علاوة على ذلك، فإنّ وجهتي النظر السياسيّة والأيديولوجيّة على حدّ سواء لدول مجلس التعاون الخليجيّ تعدّ أنّ الصراع الفلسطينيّ + "الإسرائيليّ" مصدر زعزعة للاستقرار، برغم اعتبارها إيران مصدر القلق الأوّل لها، وأنّ مشاكلها متجذّرة في محيطها الخاصّ (خيرو، ٢٠٢٠).

وقد جاءت اتّفاقات "أبراهام" في ظلّ حالة التباين في المواقف والقرارات العربيّة، في حين أنّ الدول المطبّعة لا ترى غضاضة ولا سوءًا في التعامل مع "إسرائيل" كحليف لها لمواجهة الخصوم، وصديق يعتمد عليه لبناء علاقات تخدم الأطراف المطبّعة، مع استمرار الرفض الجماهيريّ والشعبيّ لهذه الصورة من التطبيع، وهذا يجعل "إسرائيل" تدخل في تحالفات إقليميّة جديدة لم نشهدها من قبل، سيّما العربيّة منها قبل التوصّل لحلّ القضيّة الفلسطينيّة حسب مبادرة السلام العربيّة، وهو ما يتناقض مع مبادرة السلام العربيّة التي ربطت التطبيع مع "إسرائيل" بإنجازها الانسحاب من الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧م واستقلال دولة فلسطين، وحلّ قضيّة اللاجئين حلًّا عادلًا وفقًا لقرار الأمم المتّحدة ١٩٤.

أوّلًا: ارتباط الهدف بالدراسات السابقة:

إنّ أبرز الدراسات التي ارتبطت بالهدف تكشف لنا وجود ارتباط نوعًا ما مع نتائج دراسة (مجدي أبو عمشة، ٢٠١٦م)، والتي تحمل عنوان: "سياسات مجلس التعاون الخليجيّ تجاه الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ" خلال الفترة الزمنيّة (٢٠٠٢ –٢٠١٥م)، والتي هدفت إلى الوقوف على جهود مجلس التعاون الخليجيّ تجاه الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ" وتسليط الضوء على توجّهات السياسات الخارجيّة للمجلس، إضافة إلى التعرّف على مواقف المجلس من قضايا الاعتداءات "الصهيونيّة" تجاه القضيّة الفلسطينيّة، وذلك باعتماد الباحث المنهج التاريخيّ لتتبّع المواقف التاريخيّة للمجلس تجاه الصراع الفلسطينيّ – " الإسرائيليّ"، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة أنّ دول المجلس لم تتّفق على سياسة موحّدة تجاه "الاحتلال الإسرائيليّ"، فمنها من أطلق مؤشّرات معيّنة تجاه التعاطي مع الاحتلال، ومنها دول من غير الممكن أن تفعل ذلك في الوقت الحاضر.

كذلك كان هناك ارتباط مع نتائج دراسة (عبد الله نجم، ٢٠١٤م) ، والتي تحمل عنوان: "موقف مجلس التعاون الخليجيّ من القضيّة الفلسطينيّة" خلال الفترة الزمنيّة (١٩٨١-٢٠١٢م)، والتي هدفت إلى توضيح جهود مجلس التعاون الخليجيّ في دعم القضيّة الفلسطينيّة في المراحل التي مرّت بها القضيّة منذ عام ١٩٨١م وحتى عام ٢٠١٢م، وكذلك إبراز مواقف مجلس التعاون من الاحتلال "الإسرائيليّ"، والإجراءات والاعتداءات "الإسرائيليّة" ضدّ الشعب الفلسطينيّ، والجهود التي بذلها لوقف تلك الاعتداءات، ودعم صمود الفلسطينيّين، وذلك باعتماد الباحث على المنهج التاريخيّ وذلك من خلال جميع البيانات الختاميّة الصادرة عن مجلس التعاون الخليجيّ والمعلومات والبيانات من مصادرها فيما يخصّ القضيّة الفلسطينيّة"، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة أنّ رؤية مجلس التعاون الخليجيّ لحلّ الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" تمثّلت في إقامة دولتين فلسطينيّة و"إسرائيليّة" تعيشان جنبًا إلى جنب في أمان وسلام ضمن حدود معترف بها على حدود عام ١٩٦٧م، وأنّ السلام في المنطقة العربيّة والشرق الأوسط لا يتحقّق إلّا بإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة فوق أرضها المحتلّة عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشريف.

ثانيًا: استنتاج الباحث:

إنّ استنتاج الباحث من نتائج هذا الهدف (بيان موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ودورها في تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ")، يكشف لنا وجود دلالة واضحة في الآتي:

١. لم يكن التطبيع وليد اللحظة بل بدأت مراحله منذ مشاركة ممثّلين عن مجلس التعاون الخليجيّ في مفاوضات مدريد للسلام.

٢. تعدّد أشكال التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ؛ فبعضها أخذ شكل العلاقات وعقد اللقاءات السرية، وبعضها أخذ شكل الزيارات المشتركة وعقد اللقاءات العلنيّة لقيادات "إسرائيليّة".

٣. لم تلتزم بعض دول مجلس التعاون بالمبادرة العربيّة، فيما يتعلّق بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ولجأت لإقامة علاقات إمّا بتوقيع اتّفاقيّات سلام، أو اتّفاقيّات تجاريّة، أو علاقات سرّيّة، وذلك بدون موافقة جامعة الدول العربيّة أو الرجوع إليها، ودون إبداء الجامعة أيّ موقف معارض لهذه الدول بتأثير الضغط من الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

٤. على الرّغم من مظاهر التطبيع السرّيّة والعلنيّة بين المملكة العربيّة السعوديّة و"إسرائيل" إلّا أنّ العلاقات لا زالت لا تأخذ الطابع الرسميّ، ولا يوجد أيّ اتّفاقيّات أو معاهدات بينهما.

٥. لا زالت دولة الكويت عصيّة على عمليّة التطبيع، وما زالت تقود جهودًا سياسيّة واضحة في مواجهة التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، إضافة إلى عدم وجود أيّ اتّفاقيّات بينها وبين "الاحتلال الإسرائيليّ".

٣، ٢، ٥ نتائج الهدف الثالث (التعرّف إلى المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة التي ساعدت الطرفين للدخول في عمليّة التطبيع)

إنّ مراجعة أبرز نتائج هذا الهدف توضّح اتّخاذ دول مجلس التعاون الخليجيّ قراراها بأنّ القضيّة الفلسطينيّة لن تقف حائلًا بينها وبين التطبيع مع "إسرائيل"، وينطلق اهتمام الدول الخليجيّة بتطوير علاقاتها مع "إسرائيل" مرّة بحجّة أنّ إيران عدوّ مشترك، وهي نظريّة "إسرائيليّة"، فمنذ ثورات الربيع العربيّ بدأت دول الخليج ترى أنّ مصالحها تكمن في تحصين أمنها القوميّ، فضلًا عن التفكير في الاستعانة بـ"إسرائيل" لمواجهة إيران، باعتبارها الطريقة الوحيدة والممكنة لمواجهة الخطر الإيرانيّ؛ وأخرى بدوافع متعلّقة بتوثيق العلاقة مع أمريكا، والحقيقيّة أنّ الدول الخليجيّة تتنافس على توثيق علاقاتها مع الولايات المتّحدة بغضّ النظر عن موقف الفلسطينيّين وموقف شعوبها من هذا التطبيع، علمًا أنّ الرأي العامّ العربيّ ما زال يرفض بأغلبيّة كبيرة الاعتراف بـ"إسرائيل".

وممّا لا شكّ فيه أنّ المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة التي دفعت الطرفين للتّطبيع خلال السنوات الأخيرة، لم تقتصر على الجوانب السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والإعلاميّة والتكنولوجيّة، بل طالت الأمن القوميّ العربيّ والموقف العربيّ من القضيّة الفلسطينيّة، وذلك نتيجة لعدّة معطيات جديدة، تتمثّل في:

١. فشل ثورات الربيع العربيّ، وعودة بعض الشخصيّات إلى قيادة الدول العربيّة واعتبار علاقتها بـ"إسرائيل" يضمن لها بقاءها في سدّة الحكم.

٢. أصبحت غالبيّة الدول الخليجيّة ترى أنّ إيران تشكّل تهديدًا عليها، ممّا دفعهم لتعزيز علاقتهم بـ"إسرائيل" كحليف إستراتيجيّ للحفاظ على أنظمتهم السياسيّة، وهو ما دفعهم لتغيير موقفهم من الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، وآليّات حلّ القضيّة الفلسطينيّة.

٣. بعد أن تولّى الرئيس "ترامب" حكم الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أصبحت إدارته تعمل بالتّعاون الكامل مع المشروع "الإسرائيليّ"، حيث تغيّر موقف إدارته من الانحياز إلى الشراكة القويّة. وضغطه المباشر على دول مجلس التعاون الخليجيّ لمتابعة مسار التطبيع مع "إسرائيل" وحلّ القضيّة الفلسطينيّة.

٤. يتّفق جميع الأطراف السياسيّة داخل "إسرائيل" على أنّ هناك فرصة لإنشاء "دولة يهودية" آمنة ومستقرّة، وسط دول تسعى للتحالف معها.

بالإضافة إلى ذلك، يعدّ توقيع اتّفاقات "أبراهام"، دعمًا واضحًا لـ"إسرائيل" بتنفيذ سياساتها في تصفية القضيّة الفلسطينيّة، والتي تتمثل في (المركز العربي، ٢٠٢٠):

١. تسعى الولايات المتّحدة إلى تطبيق خطّة "ترامب" للسلام لحلّ الصراع الفلسطينيّ، وإجبار الشعب الفلسطينيّ للاستسلام من خلال فرض الرؤية "الإسرائيليّة" تجاه القضيّة الفلسطينيّة، بشرعنة الاستيطان في الضفة والقدس.

٢. تمّ حسم قضيّة القدس، بعد اعتراف الإدارة الأمريكيّة بها عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل سفارتها إليها.

٣. وسّعت الحكومة الإسرائيليّة نشاطها الاستيطانيّ في الضفة الغربية، وما زالت مستمرّة في مصادرة الأراضي في منطقة الأغوار.

٤. ضمّ مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينيّة إلى المناطق التابعة للسيطرة "الإسرائيليّة".

٥. استمرار المساعي "الإسرائيليّة" لفرض واقع دينيّ يهوديّ داخل المسجد الأقصى، على الرّغم من مساعي المرابطين الفلسطينيّين لإفشاله، وتهديدات قوى المقاومة الفلسطينيّة بفرض واقع جديد على معادلة الصراع الفلسطيني – "الإسرائيليّ" على غرار معركة سيف القدس التي وقعت في مايو ٢٠٢١م.

إنّ نتائج هذا الهدف توضّح أنّ المتغيّرات التي ساعدت الطرفين للبدء بعمليّة التطبيع تهدف إلى إجبار الفلسطينيّين وإخضاعهم لفكرة التطبيع والتعايش مع "إسرائيل"، ممّا سيؤدّي إلى إضعاف القضيّة الفلسطينيّة، وتقوية مكانة "إسرائيل" وتعزيزها سواء في المجتمع الدوليّ أو الأمم المتّحدة أو مجلس الأمن،

وذلك بعد تسابق دول مجلس التعاون للتّطبيع معها، ممّا يؤكد على اتّساع دائرة علاقاتها الدوليّة، حيث كشفت النتائج ارتباط الهدف بعدّة أمور واستنتاجات، تمثّلت في الآتي:

أوّلًا: ارتباط الهدف بالدّراسات السابقة

إنّ أبرز الدراسات التي ارتبطت بالهدف تكشف لنا وجود ارتباط نوعًا ما مع نتائج دراسة (يويل غوزانسكي ويوهانان تزوريف، ٢٠٢٠م)، والتي تحمل عنوان: "كيف ضاقت دول الخليج ذرعًا بالصراع الإسرائيليّ–الفلسطينيّ الذي لا ينتهي"، والتي هدفت إلى إبراز مدى اهتمام السلطات الخليجيّة بالعلاقات مع "إسرائيل"، وخيبة أملهم تجاه القيادة الفلسطينيّة خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب دعوتهم للفلسطينيّين بتقديم مرونة أكبر في المفاوضات مع الجانب "الإسرائيليّ"، وذلك باعتماد الباحثين على منهج تحليل النظم، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة أن مفتاح شرعنة التطبيع الخليجيّ مع "إسرائيل" متاح بيد السلطة الفلسطينيّة.

كذلك كان هناك ارتباط مع نتائج دراسة (يوآل جوجينسكي، ٢٠٢١)، والتي تحمل عنوان: "أهمّيّة التغييرات في السياسة الخارجيّة لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة لـ"إسرائيل" والمنطقة"، والتي هدفت إلى تتبّع تطوّرات السياسة الخارجيّة لدولة الإمارات في العديد من القضايا التي تتعلّق بمشاركتها في مناطق الصراع بمنطقة الشرق الأوسط، ووفقًا للظروف المتغيّرة تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتّحدة وتعزيزها – ومواجهة التهديدات وعلى رأسها إيران وتركيا، وذلك باعتماد الباحث على المنهج التاريخيّ، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة على مدى استفادة "إسرائيل" من التغيّرات التي أظهرتها الإمارات على سياساتها الخارجيّة باعتبار الإمارات تأخذ زمام المبادرة قبل المملكة العربيّة السعوديّة في مناوراتها السياسيّة – كما هو الحال في اتّفاق تطبيع العلاقات بينهما.

ثانيًا: استنتاج الباحث:

إنّ استنتاج الباحث من نتائج هذا الهدف (التعرف إلى المتغيرات الداخليّة والخارجيّة التي ساعدت الطرفين للدخول في عمليّة التطبيع)، يكشف لنا وجود دلالة واضحة في الآتي:

١. بعض دول مجلس التعاون الخليجيّ ترى أنّ التطبيع مع "إسرائيل" لا يضرّ القضيّة الفلسطينيّة، بل يساهم في تقريب وجهات النظر الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" لإحلال السلام بينهما، ويساعد على قيام الدولة الفلسطينيّة.
٢. يعدّ التطبيع خروجًا وعدم التزام من دول مجلس التعاون الخليجيّ بالمبادرة العربيّة للسلام، وهو ما أضعف الموقف الفلسطينيّ، وزاد من نفوذ "إسرائيل" في المنطقة.

٣. إنّ اتّفاقات "أبراهام" رسّخت علاقات "إسرائيل" بالدول العربيّة، وساعدتها على تجاهل القضيّة الفلسطينيّة.

٤. إنّ دول الخليج وجدت نفسها لأوّل مرة تشارك "إسرائيل" الشعور بالخطر الوجوديّ القادم من إيران.

٤، ٢، ٥ نتائج الهدف الرّابع (مناقشة تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة بنواحيها كافّة)

إنّ مراجعة أبرز نتائج هذا الهدف توضح أنّ "إسرائيل" تنظر إلى عمليّة التطبيع الخليجيّ معها على أنّها فرصة مثاليّة لتقزيم حقوق الشعب الفلسطينيّ في أرضهم، وحقّهم المشروع في إقامة دولتهم المستقلّة والعيش بسلام، ويمكن القول: إنّ التحوّلات الكبرى في علاقات دول مجلس التعاون مع "إسرائيل"، تمثّل خطرًا على الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة في ظلّ انجرار عدد من الدول العربيّة إلى تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" بدون ربط هذه العلاقات ومستقبلها بجهود التسوية أو الوصول لتسوية شاملة وعادلة على أساس قرارات الشرعية الدوليّة مبدأ الأرض مقابل السلام، ما يمكن اعتباره يمثّل تحوّلًا إستراتيجيًّا في مواقف كثير من الدول الخليجيّة التي كانت على الدوام تربط علاقاتها بـ"إسرائيل" بالمبادرة العربيّة التي تؤكّد على أنّ التسوية تسبق التطبيع.

وقد جاءت اتّفاقات التطبيع مع "إسرائيل" "تحت ذريعة" أمنيّة خاصّة بدول مجلس التعاون، ممّا عزّز الهيمنة "الإسرائيليّة" في المنطقة، وسهّل الاختراق "الإسرائيليّ" لها، وهو ما ساعد "إسرائيل" على إنشاء علاقات مع نخب أمنيّة خليجيّة متناغمة مع "إسرائيل" تساعدها في نشر الرؤية "الإسرائيليّة" وتسويقها لدى أنظمة الحكم الخليجيّة والنخب السياسيّة فيها. وهو ما يشكّل خطرًا على القضيّة الفلسطينيّة، يتمثّل في:

١. تغييب المعالم الأساسيّة والبرامج السياسيّة للتحرير الكامل، وتمييع الأهداف الأساسيّة والإستراتيجيّة للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، ليحلّ محلّه الركض وراء مشاريع التسوية التي اتّخذت أشكال مختلفة لتقود في النهاية إلى تصفية القضيّة الفلسطينيّ، كما يجري الآن.
٢. تحويل الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" إلى مجرّد نزاع يمكن حلّه سلميًّا وفق الشروط والتسوية الأمريكيّة و"الإسرائيليّة"، وهو ما سيؤثّر بشكل كبير على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة.

وإلى حدّ كبير أسهم اتّفاق التطبيع في تعزيز فكرة "نتنياهو" القائمة على تطبيع العلاقات مع الدول العربيّة من دون حلّ الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وبمعنى آخر تحقيق أهداف الإستراتيجيّة

"الإسرائيليّة" بأنّ القضيّة الفلسطينيّة لم تعد تشكّل أولويّة بالنسبة للدول العربيّة، وهو ما سيؤثّر على القضيّة الفلسطينيّة بشكل كبير، وذلك على النّحو الآتي:

١. زيادة في إهمال القضيّة الفلسطينيّة عربيًّا: مجرّد التطبيع بين دول الخليج العربيّ و"إسرائيل" كان تمهيدًا للمزيد من التطبيع بين "إسرائيل" ودول عربيّة، وكان ذلك واضحًا في إعلان السودان والمغرب عن علاقاتهم مع "إسرائيل". وكلّما زاد الاقتراب بين "إسرائيل" والدول العربيّة دون التوصّل إلى حلّ للقضيّة الفلسطينيّة، كلّما زاد الإهمال والتهميش للفلسطينيّين وتأييد الانفصال العربيّ عنهم.

٢. لم تتخلّ "إسرائيل" منذ سنوات عن خطّتها التدريجيّة والمستمرّة للسيطرة الكاملة على الضفّة الغربيّة وفرض سيادتها عليها، والتي تتضمّن سياسة الضمّ والتوسّع في الاستيطان، ولقد اتّخذت "إسرائيل" بالفعل إجراءات أمنيّة وقانونيّة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك التوسّع الاستيطانيّ المتواصل، ضمن إستراتيجيّة طويلة الأمد.

ولقد أدخلت اتّفاقيّات التطبيع جامعة الدول العربيّة (على اعتبارها الإطار القانونيّ والمؤسّساتيّ للعالم العربيّ) في أزمة كبيرة فصمتها عن التطبيع تحت الضغط الخليجيّ أضفى الشرعيّة على التطبيع بعد أن كان محرّمًا، ليصبح مشروعًا استنادًا إلى الحقّ العربيّ السياديّ في اختيار القرارات والسياسات ورسمها حسب ما تراه مناسبًا لمصلحتها (أبو هلال، ٢٠٢١).

ليتبقّى في هذه الحالة التفاوض على القضيّة الفلسطينيّة بين أطراف متقاربة تحكمها علاقات سلام ودّيّة، يكون فيها التفاوض على ما تبقّى من فلسطين التاريخيّة، إن تبقّى، والضّغط على الفلسطينيّين وقيادتهم للتنازل عن حقّ العودة والقدس واللاجئين، والاعتراف بيهوديّة دولة "إسرائيل"، للحصول على دولة فلسطينيّة مقطّعة الأوصال في ما تبقّى من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

بلا شكّ إنّ نتائج هذا الهدف، وكما سبق شرحه فإنّ لعمليّة التطبيع تداعياتها على القضيّة الفلسطينيّة،؛ كون الدول العربيّة كانت تعدّ هي الحاضنة للقضيّة الفلسطينيّة، وتضعف اتّفاقيّات التطبيع الدعم السياسيّ العربيّ للقضيّة الفلسطينيّة، حيث كشفت النتائج ارتباط الهدف بعدّة أمور واستنتاجات، تمثّلت في الآتي:

أوّلًا: ارتباط الهدف بالدراسات السابقة

إنّ أبرز الدراسات التي ارتبطت بالهدف تكشف لنا وجود ارتباط نوعًا ما مع نتائج دراسة (أيمن يوسف، ٢٠٢٠م)، والتي تحمل عنوان: "تداعيات التطبيع العربيّ الإسرائيليّ المحتملة على القضيّة الفلسطينيّة، والتي هدفت لدراسة أسباب توجّه الدول العربيّة ولا سيّما الخليجيّة منها للتطبيع مع "إسرائيل"،

قبل حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة، وكذلك دراسة الرّفض الفلسطينيّ للتطبيع الخليجيّ – "الإسرائيليّ"، وذلك باعتماد الباحث على المنهج التحليليّ لشرح دوافع الدول العربيّة و"إسرائيل" ومنطلقاتهما لتوقيع اتّفاقيّات التطبيع، وتؤكّد نتائج هذه الدّراسة إلى أنّ الرفض الفلسطينيّ لاتّفاقيّات التطبيع "الإسرائيليّة" – العربيّة قائم على ثلاثة مرتكزات رئيسة، وهي: (١. شرعنة الاحتلال، ٢. عزل القضيّة الفلسطينيّة، ٣. إسقاط المقاطعة العربيّة كورقة ضغط وقوّة لصالح القضيّة الفلسطينيّة).

ثانيًا: استنتاج الباحث

إنّ استنتاج الباحث من نتائج هذا الهدف (مناقشة تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة بنواحيها كافّة)، يكشف لنا وجود دلالة واضحة في الآتي:

١. أثر التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ على القضيّة الفلسطينيّة بشكل عامّ، وعلى قضيّة القدس بشكل خاصّ، فتمّ تجاهل القضيّة الفلسطينيّة من قبل الدول المطبّعة، وأصبحت مصالحها هي الأولويّة دون الانتباه للقضيّة الفلسطينيّة.
٢. فتحت اتّفاقات "أبراهام" الطريق أمام دول عربيّة أخرى لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، من دون أن تعير أيّ اهتمام لحقوق الشعب الفلسطينيّ.
٣. سيؤثّر التطبيع على القضيّة الفلسطينيّة وتحديدًا مشروع إقامة الدولة الفلسطينيّة، وعاصمتها القدس، وسيمنح "إسرائيل" غطاء قانونيًّا لاعتدائه على الفلسطينيّين.
٤. همّش تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة القضيّة الفلسطينيّة، وعلى رأسها قضيّة القدس، وأعطى "إسرائيل" تذكرة دخول للمنطقة العربيّة دون أن تدفع مقابل ذلك أيّ تقدّم في عمليّة السلام الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة".
٥. شجع التطبيع "إسرائيل" على مواصلة الحرب الدينية على المسجد الأقصى.

٣، ٥ مستقبل القضيّة الفلسطينيّة في ظلّ تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة

من خلال استعراض نتائج الدّراسة ومناقشتها، ومع تزايد خطوات التطبيع الخليجيّ مع "إسرائيل"، وحرص دول التطبيع على تنويع مسارات علاقتها مع "إسرائيل"، سياسيًّا وأمنيًّا وعسكريًّا، وحتّى ثقافيًّا، مع توجيه وسائل الإعلام التابعة لها على إظهار التطبيع كأنّه أمر طبيعيّ، ومحاولة التأثير على الدول غير المطبّعة لجذبها لهذا المسار.

وممّا سبق توضيحه عن مسار التطبيع ومظاهره ومخاطره، أصبح واضحًا أنّ هذا المسار سيكون له تداعيات إستراتيجيّة على القضيّة الفلسطينيّة ووضعها في المجال العربيّ الذي شكّل في فترات طويلة سندًا للقضيّة الفلسطينيّة ولو بالحدّ الأدنى من مطالبها، ممّا يضع هذه القضيّة أمام عدد من السيناريوهات:

السيناريو الأوّل: استمرار الرفض الفلسطينيّ لمسار التطبيع وتصعيده

أخذت "القضيّة الفلسطينيّة" شرعيّتها وقدسيّتها كحقيقة تبرز دفاعها عن نفسها بنفسها ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها، وستستمر القضيّة الفلسطينيّة في التميّز من خلال ثلاث نقاط: القضيّة الموحّدة، وأنّها تحمل من يحملها ويهتمّ بها، وأنّها تكشف عن الخيانة والتخلّي لكلّ من يسيء إليها.

ويقوم هذا السيناريو على زيادة مستوى التصعيد الفلسطينيّ بشكل واسع لحلّ القضيّة الفلسطينيّة لمواجهة عمليّة تصفية القضيّة بشكل تدريجيّ، أمام التعنّت "الإسرائيليّ" لرفض مطالب الشعب الفلسطينيّ. ويتطلّب هذا التصعيد أن يتّفق الكلّ الفلسطينيّ على تشكيل جبهة وطنيّة فلسطينيّة ومنها تخرج قيادة وطنيّة موحّدة تسعى إلى تصعيد المقاومة بكلّ أشكالها، وتعزيز آليّات عمل المقاطعة ضدّ "إسرائيل" لبلوغ ثورة شعبيّة عارمة، أو قيام جبهة وطنيّة شاملة تضمّ جميع القوى والمؤسّسات والأفراد الذين يعملون على صياغة إستراتيجيّات بديلة، وتركيز الجهود على المقاومة بجميع أشكالها لتغيير موازين القوى، والعمل على إنهاء الاحتلال، وتحقيق الحرّيّة والاستقلال للشعب الفلسطينيّ، ووقف العمل بإستراتيجيّة المفاوضات التي لم تحقّق أيًّا من مطالب الشعب الفلسطينيّ، ولم تصل إلى حلّ عادل وشامل.

والسعي إلى تعزيز الدعم الشعبيّ العربيّ للفلسطينيّين، وهو الذي يمثّل أكبر تأثير على الدول والأنظمة، خاصّةً تلك التي تطبّع علاقاتها مع "إسرائيل"، وستجد هذه الدول نفسها تسير في الاتّجاه المعاكس للموقف الشعبيّ الداعم للقضيّة الفلسطينيّة والرافض لعمليّات التطبيع، وقد أظهرت ثورات الربيع العربيّ في العام ٢٠١١م، مثالًا حيًّا على قدرة المواطنين على ممارسة ضغوطٍ على الأنظمة الحديثة فيها، برفضها استمرار التطبيع.

من جهة أخرى، تبقى هنا مسألة مهمّة في سياق الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ"، فالقوى العربيّة المتمسّكة بالقضيّة الفلسطينيّة وعدالتها، والتي تعدّها قضيّتها، وليست قضيّة الشعب الفلسطينيّ وحده، وترفض قبول "إسرائيل" كجزء طبيعيّ من المنطقة، تتبنّى رفض التطبيع بوصفه موقفًا بديهيًّا، وهذا ليس شعارًا بل يعني رفض أن تكون العلاقات بـ"إسرائيل" طبيعيّة، ولا شكّ في أنّ المقاطعة الكاملة لـ"إسرائيل" ومؤسّساتها هي الأسلوب الأسهل والأقوى والأنجع؛ لأنّ قبول هذه العلاقة أو تلك لاعتبارات خاصّة يمكن أن يفتح الباب على مصراعيه، لتدفّق المطبّعين، وحججهم كثيرة (بشارة، مقدمة في تطبيع غير الطبيعي، ٢٠١٨).

يوصي الباحث بالتركيز على إدارة الصراع مع "الاحتلال الإسرائيليّ" لتحقيق وحدة وطنيّة أكثر انسجامًا مع الحقوق الفلسطينيّة، ويتعيّن أن تكون الأهداف الوطنيّة الأساس في صياغة إستراتيجيّة إدارة الصراع. ولتحقيق ذلك، يجب تقديم مطالبات إلى الدول العربيّة أو التنسيق معها لتنفيذ حركة سياسيّة

متّفقة مع دقّة عمل الصراع مع "الاحتلال". وبالتّزامن مع ذلك، ينبغي تجنّب الاعتماد على الخيارات المترتّبة على السلام مع "إسرائيل" كأساس وإطار للعلاقات. ويتعيّن على القوى الفلسطينيّة توظيف جميع الإمكانيّات السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة والقانونيّة والماليّة كفرصة لإدارة الصراع، بما في ذلك التركيز على تطوير آليّات جديدة لإدارة الصراع مع "إسرائيل"، تكون القرارات الصادرة عنها ذات توجّه إستراتيجيّ ومكمل لمسيرة التحرير.

بناءً عليه، يقول النائب في مجلس الأمّة الكويتيّ "فلاح الهاجري": إنّ المطلوب من قيادة السلطة الفلسطينيّة توحيد الصفّ والموقف، وإيقاف التنسيق الأمنيّ مع الاحتلال، والعمل على المشاركة الديمقراطية للفصائل الفلسطينيّة في منظّمة التحرير، وتوسيع دوائر التعاطف الإنسانيّة والدوليّة، وإذكاء الوعي في الأجيال الواعدة، والمبادرات الإبداعيّة في مواجهة التطبيع والمقاطعة الواعيّة لبضائع الاحتلال ومنتجاته، وإعطاء مساحة من الاهتمام للأجيال الصاعدة التي سيكون على يدها صناعة النصر والتحرير (الهاجري، ٢٠٢٣).

إضافة إلى ذلك، يقع على الطرف الفلسطينيّ المقاوم، أن يقدّم صورة أكثر تماسكًا "بل ثباتًا عقلانيًّا" لمواجهة تداعيات التسوية التي بنيت على خطّة "ترامب" للسلام "صفقة القرن"، وأن يوجد انطباع بأنّه قادر على تصعيد التوتّر في المنطقة من خلال توثيق علاقاته مع الأطراف العربيّة والإسلاميّة الفاعلة في الساحة العربيّة والإقليميّة.

السيناريو الثاني: التعايش مع واقع التطبيع والقبول به

منذ توقيع اتّفاق أوسلو، تراجع الاهتمام بالقضيّة الفلسطينيّة بشكل كبير من قبل دول مجلس التعاون الخليجيّ. وعلى الرغم من أنّهم حرصوا على عدم إعلان علاقاتهم مع "إسرائيل"، إلّا أنّهم يتّجهون نحو ذلك بلا رادع. ويرون أنّ القضيّة الفلسطينيّة لا تتمتّع بالنّفوذ الذي كانت تتمتع به في الماضي. فهذا له تأثير سلبيّ كبير على وضع مفاوضات الحلّ النهائيّ المعطّلة بفعل التصرّفات "الإسرائيليّة"، ويضعف موقف الفلسطينيّين المضطرب ضدّ الاحتلال "الإسرائيليّ" (الهندي و أبو نجيلة، ٢٠١٩).

بالإضافة إلى ذلك، تعيش القضيّة الفلسطينيّة منذ سنوات طويلة حالة من التشتّت سواءً في المواقف أو القرارات، نتيجة لتعرّضها لضغوطات خارجيّة، وازدادت الحالة سوءًا في ظلّ التطبيع الخليجيّ مع "إسرائيل"، ممّا أثّر سلبًا على القضيّة الفلسطينيّة، خصوصًا في ظلّ غياب شبه رسميّ للموقف العربيّ الداعم للقضيّة الفلسطينيّة.

ويقوم هذا السيناريو، على تعايش السلطة الفلسطينيّة مع الحالة الراهنة، وأنّها ستتعامل معها على أنّها واقع متاح يمكن الاستفادة منه بما يسهم في إعادة العمليّة السلميّة إلى مسارها، وتجنّب مواجهة هذا

الوضع خوفًا من أنّ عدم قبوله سيؤدّي إلى مساع كبيرة تهدف إلى إعادة بناء السلطة وتركيبها، ممّا يعني أنّ السقف السياسيّ للسلطة هو الحالة الراهنة، وليس الحالة التي كانت عليها السلطة في زمن اتّفاق أوسلو أو قبله.

وقد ظهر ضعف مواقف السلطة المعارضة لمسار التطبيع، حيث كانت ردود فعل السلطة الفلسطينيّة بدايةً قويّة جدًّا تجاه الدول المطبّعة، واصفة اتّفاقيّات التطبيع بأنّها "خيانة" وطعنة في ظهر الشعب الفلسطينيّ، ثمّ قرّرت لاحقًا إعادة سفيريها اللذين استدعتهما من الإمارات والبحرين.

ومع أنّ الموقف الرسميّ ضعيف، إلا أنّ المواقف الحزبيّة والشعبيّة كانت أكثر تعبيرًا عن الحالة الفلسطينيّة الرافضة لمسار التطبيع، وقد تمّ الإشارة لمواقف حركتي حماس والجهاد الإسلاميّ من اتّفاقيّات التطبيع في الفصل السابق. فيما تصدّر وسم "التطبيع خيانة" مواقع التواصل الاجتماعيّ والمنصّات الرقميّة، ضمن الحالة الشعبيّة الرافضة للتطبيع، والنابعة من الشعور بخطورة التطبيع. ولم يكتف الشعب الفلسطينيّ بمواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن موقفه الرافض للتطبيع، بل خرجت مسيرات في الأراضي الفلسطينيّة كافّة للتعبير عن رفض اتفاقيّات التطبيع.

في المقابل، قرّرت السلطة الفلسطينيّة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م استئناف علاقاتها الأمنيّة مع "إسرائيل"، وأكّدت "إسرائيل" بدورها التزامها بالاتّفاقيّات الموقّعة مع السلطة، وكنتيجة لذلك تمّ استئناف العلاقات بينهما (عودة د.، ٢٠٢٠)، فعودة العلاقات الفلسطينيّة – "الإسرائيليّة" إلى سابق عهدها يدشّن لمرحلة جديدة من السلوك التطبيعيّ الفلسطينيّ المنتظر، ويجب التوقّف عندها؛ كونها تخفّض من مستوى الموقف الفلسطينيّ المناهض للتطبيع، كما تعطي شرعيّة لما قامت به "إسرائيل" وما ستفعله في المستقبل.

وتعتقد القيادة المتنفذة في السلطة أنّها بتقديم هذه التنازلات سوف تقوم بكسب الوقت، وهذا سيحول دون الخيارات الفلسطينيّة التي ترفض اتّفاقيّات التطبيع وتتمنّى رفع الطموحات، والتي تمّ الإشارة إليها كثيرًا بأنّها غير مستعدّة لدفع الثمن.

بالرغم من ذلك، يقول الكاتب والمؤرّخ والسياسيّ الفلسطينيّ "بشير نافع": إنّ قيادة السلطة ذهبت في جولات المفاوضات السابقة إلى أقصى ما يمكن لها الذهاب إليه، ولم يعد لديها ما تستطيع تقديمه من تنازلات، لا على مستوى الأرض، ولا على مستوى طبيعة الكيان السياسيّ المستقلّ. والواضح، أنّه ليس ثمة أفق متاح لمفاوضات جديدة، وأنّ الجانب "الإسرائيليّ" لن يمنح الفلسطينيّين دولة مستقلّة، ولن يوقف الاستيطان، ولن ينسحب من الضفة الغربية (نافع، ٢٠٢٣).

وعليه، وفي ظلّ اتّفاقيّات التطبيع، ليس لدى الشعب الفلسطينيّ وقيادته أيّ وسيلة لإجبار "إسرائيل" على تقديم أيّ شيء من الحقوق الفلسطينيّة، كما أنّ الوساطة الأمريكيّة منحازة للاحتلال، فهي لم تقم في أيّ يوم من الأيام بالضغط عليه، كما أنّ المواقف الأمريكيّة تشهد تآكلًا وتراجعًا تجاه القضيّة الفلسطينيّة مع كلّ انتخابات أمريكيّة.

ومن المتوقّع ضمن هذا السيناريو أن تكون الإدارة الحاليّة للرئيس "جو بايدن" مشغولة بالقضايا الدوليّة الأكثر أهمّيّة بالنسبة لها، بحيث لا يمكن أن تقوم بأيّ مبادرات تتعلّق بالصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، وإذا كانت السلطة الفلسطينيّة مستعدّة لتقديم تنازلات جديدة بهدف إحياء المفاوضات مع الجانب "الإسرائيليّ"، فإنّها في الأغلب لن تصل إلى حلّ نهائي، ولكنّها ستسعى للحفاظ على أفضل الوضعيّات الممكنة لها.

السيناريو الثالث: الوصول إلى اتّفاق ممكن بين السلطة الفلسطينيّة و"إسرائيل"

يعتمد رفض السلطة الفلسطينيّة للتّطبيع على الالتزام بالمبادرة العربيّة للسلام أو مسار المفاوضات الذي وضعته لنفسها منذ اتّفاق "أوسلو"، فأيّ تطبيع عربيّ قبل تحقيق المبادرة العربيّة سيخدم "الاحتلال الإسرائيليّ" بشكل مجّانيّ. بالتالي، فإنّ خيار حلّ الدولتين في حال ارتفعت وتيرة التطبيع لن يكون ضمن الخيارات المطروحة لدى "إسرائيل"؛ لأنّ إستراتيجيّة "الاحتلال" ترتكز على الاتّفاق مع الدول العربيّة أوّلًا، وهذا يضع الفلسطينيّين في موقف صعب يحتّم عليهم قبول أيّ حلّ يفرض عليهم. وهو ما سيحدّ من خيارات الفلسطينيّين ويعزلهم عن محيطهم العربيّ. ومع تصاعد السياسة التوسعيّة للاستيطان والسعي إلى ضمّ أراض جديدة من الضفة الغربيّة، وهذا يحدّ من فرص قيام دولة فلسطينيّة حقيقيّة مستقلّة؛ لأن ذلك يبدو مستحيلًا في ظلّ هذا الوضع.

ويقوم هذا السيناريو على إقدام السلطة الفلسطينيّة في حال وجود ضغط وتشجيع أمريكيّ، وتحفيز عربيّ، على تقديم تنازلات جوهريّة جديدة تجعل الوصول إلى اتّفاق بين الطرفين ممكنًا، حتّى لو اعتبر اتّفاقًا انتقاليًّا جديدًا، مهما يكن مجحفًا وغير عادل، خشية من ضياع ما تبقّى، والسماح للسلطة الفلسطينيّة بالإعلان عن وجود دولة صغيرة على ما تبقّى من أراضٍ فلسطينيّة، حتّى لو لم تكن دولة بمعنى الكلمة، بل حكمًا ذاتيًا يسمّى دولة؛ وفي هذا السياق، فإنّ الدولة التي يتمّ الإعلان عنها وفق هذا السيناريو لن تكون جزءًا من تصوّر الفلسطينيّين لدولتهم المرجوّة، ولن تكون مستقلّة قانونيًّا، فهي ستكون بلا سيادة، ولن تكون مدينة القدس عاصمة لها، بل سيتمّ استبدالها بأحد أحياء المدينة وفق الرؤية "الإسرائيليّة"، وسيكون ذلك على حساب حقّ العودة والرواية التاريخيّة الفلسطينيّة للصراع، فضلًا عن أنّها ستقوم بإضفاء الشرعية على "الاحتلال الإسرائيليّ" والطابع "اليهوديّ للدولة".

ويعدّ هذا السيناريو الأقلّ احتمالًا؛ لأنّ القوى الحزبيّة والشعب الفلسطينيّ لن يقبلوا به وسيرفضوه بشدّة ولن يحظى بالشرعيّة، وستزيد هنا احتمالات تصعيد المقاومة الفلسطينيّة أعمالها العسكريّة دفاعًا عن الحقوق الفلسطينيّة المشروعة، ممّا سيقابله شنّ عدوان جديد على قطاع غزة، لتخمد نيران المقاومة.

٤، ٥ إسهامات الدّراسة:

تساهم الدّراسة في إثراء المكتب العربيّة بدراسة تهتمّ بقضيّة التطبيع التي يسعى الاحتلال إلى تعزيزه وترسيخ نفوذه في المنطقة العربيّة على حساب تسوية القضيّة الفلسطينيّة، وتعدّ الدّراسة المحاولة البحثيّة الأولى التي تتناول تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وأثرها على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة، وتزداد أهمّيّة نتائج الدّراسة؛ كونها تأتي في وقت يعتبره الكثيرون أنّه ذروة مسار التطبيع على حساب القضيّة الفلسطينيّة.

١، ٤، ٥ الإسهامات النظريّة

تبرز أهمّيّة الدّراسة في توقيتها؛ كونها تأتي في ظلّ تراجع واضح للسياسة الخليجيّة والعربيّة الداعمة للقضيّة الفلسطينيّة في مواجهة التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ، بسبب انشغال الدول العربيّة بشؤونها الداخليّة، وتعزيز الدول المطبّعة لدوافع تطبيعها مع تصعيد مخاوفها من إيران باعتبارها العدوّ المشترك لها ولـ"الاحتلال الإسرائيليّ"، وتأتي الدارسة في وقت تدير "إسرائيل" حكومة هي الأكثر تطرّفًا، وتوسّعًا في مشاريعها الاستيطانيّة، وتتبنّى مخطّطات خطيرة للغاية لتصفية القضيّة الفلسطينيّة.

وقد أظهرت الدارسة وجود ارتباط مباشر بين مبادئ نظريّة صنع القرار، ودوافع دول مجلس التعاون الخليجيّ المطبّعة. الأمر الذي منح الشرعية لـ"إسرائيل" ضمن المنطقة العربيّة، وساعدها بتوسيع مساحة نفوذها وترسيخ علاقاتها بالدول العربيّة الأخرى.

وانطلاقًا من مفهوم استشراف السيناريوهات المستقبليّة للقضيّة الفلسطينيّة وآليّات التعامل مع مسار التطبيع "استشراف المستقبل"، والذي ظهرت نتائجه فيما يتعلّق بمستقبل القضيّة الفلسطينيّة في ظلّ تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وبدا غائبًا وبشكل ملحوظ عن أهداف الدراسات السابقة المذكورة ونتائجها، والتي تناولت قضيّة التطبيع بشكل عامّ، على الرغم من حداثة بعضها أو أنّها كتبت نتيجة توقيع اتّفاقات "أبراهام".

٢، ٤، ٥ الإسهامات العمليّة

تعدّ الدارسة أساسًا لوضع إستراتيجيّة وطنيّة لمقاومة التطبيع، تشارك فيها المكونات الفلسطينيّة كافّة من سلطة وأحزاب وهيئات وأفراد، وهو ما سينعكس إيجابًا على آليّات مقاومة التطبيع، وكيفيّة إدارة

العلاقات الفلسطينيّة – الخليجيّة في ظلّ مواجهة مسار التطبيع، وتعدّ الدّراسة مرجعًا للباحثين ومؤسّسات مقاومة التطبيع؛ كونها تتناول قضيّة التطبيع، والتي تهدف بالأساس إلى تصفية القضيّة الفلسطينيّة. وتقدّم الدّراسة أهم مساهماتها، وهي إستراتيجيّة وطنيّة لمقاومة التطبيع.

إنّ مقاومة التطبيع لا يمكن أن تنحصر بالتحذير السلبيّ من مخاطره، أو بالإجراءات الشكليّة، أو التصريحات والبيانات الإعلاميّة، بل يجب أن ترتقي إلى مسؤوليّة وطنيّة وقوميّة يتمّ عبرها وضع إستراتيجيّة مجابهة لمشروع التطبيع. ومن المهمّ للغاية في المرحلة المقبلة تحويل مقاومة التطبيع إلى عمليّة وطنيّة وقوميّة منظّمة، مع التأكيد على أنّ المقاومة الشعبية للتطبيع يمكن أن تخفّف من الأثر السلبيّ لمظاهر التطبيع مع "إسرائيل" واتّفاقياته.

كذلك، يقع على القيادة الرسميّة والشعبيّة الفلسطينيّة مسؤوليات سياسيّة كبيرة تتعلّق بفضح خلفيّات التطبيع وحيثيّاته والتحالف مع "إسرائيل"، ومنع الاحتلال من تحقيق أهدافه أو التمدّد عربيًّا، وفضح أكذوبة أنّ التطبيع حدث مقابل إلغاء خطّة الضمّ "الإسرائيليّة"، إضافة إلى أنّها أصلًا فكرة غير شرعيّة ومناقضة للقانون الدوليّ، ولا يجوز بأيّ حال من الأحوال تقديم ثمن أو مكافأة للاحتلال مقابل تعليقها أو حتّى إلغائها، وإنّ المعطى السياسيّ الفلسطينيّ هو منهجي ومبدئيّ يتمثّل برفض استخدام القضيّة الفلسطينيّة من أجل تحقيق مكاسب قُطرية ضيّقة لهذا الطرف أو ذاك.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ الفلسطينيّين مطالبون بتبنّي إستراتيجيّة وطنيّة لإدارة العلاقة مع الدول العربيّة والخليجيّة التي فتحت الباب للتطبيع، وآليّات مواجهة التطبيع، آخذة بعين الاعتبار التغيّرات التي طرأت على المواقف الرسميّة والشعبيّة، ووضع آليّات لمواجهة مسار التطبيع. والاعتماد على الرؤية الفلسطينيّة في التعامل مع القادة العرب والخليجيّين للدّفاع عن القضيّة الفلسطينيّة؛ لأنّها ستضمن للقضيّة الفلسطينيّة مكانًا في الساحة الإقليميّة؛ ويمكن تلخيص هذه الإستراتيجيّة في النقاط الآتية:

أوّلًا: المبادرة إلى تطوير خطاب جديد للقيادة الفلسطينيّة الرسميّة والشعبيّة في تعاملهم تحديدًا مع الأنظمة العربيّة في دول مجلس التعاون الخليجيّ، والتي غيّرت جميع قياداتها التاريخيّة وتولّت قيادتها عناصر شابّة لم تعايش جيل المؤسّسين. فالتنشئة السياسيّة للقيادة الخليجيّة الجديدة تختلف كثيرًا عن الأدلجة القوميّة التي مرّ بها جيل القيادة السابقة، وتمثّل التنشئة السياسيّة الجديدة توجّهًا دوليًّا، ومن المهمّ أن يتضمّن تطوير الخطاب كشف مخاطر التطبيع على منظومة الأمن القوميّ العربيّ، وأنّها تتعارض حتّى مع المصالح الوطنيّة لهذه الدول، وحشد مخاطر سلوك "إسرائيل" على مكوّنات المنطقة، وأنّها عمليًّا تسبّب حالة الزعزعة في الإقليم والتي تتعارض مع متطلّبات النهضة والتنمية في المنطقة.

ويقول الناطق باسم حركة المقاومة الإسلاميّة حماس "حازم قاسم": يجب التركيز في الخطاب الإعلاميّ على المكوّنات الشعبيّة والحزبيّة والجهويّة الرافضة لمسار التطبيع، وإبراز التناقض بين التوجّهات الرسميّة للتطبيع مع حالة الرفض الشعبيّة العارمة لهذا المسار (قاسم، ٢٠٢٣).

ويمكن في الخطاب تجنّب المهاجمة المباشرة للجهات الرسميّة حتّى يتمّ حصر المشكلة في العلاقة مع الاحتلال، وحتّى لا يترتّب على هذا الخطاب تعقيد العلاقات مع هذه الدول، فيكون ذلك مبررًا لها لاتّخاذ مزيد من الخطوات التطبيعيّة.

ثانيًا: تجنّب التصادم مع الأنظمة المطبّعة أو شعوبها، حتّى لو استمرّ هجومهم على الجانب الفلسطينيّ، فالصراع يتمحور حول مواجهة الاحتلال وعدم التورّط بأيّ نزاعات مع أيّ دول عربيّة. فإذا تفوّقت القيادة الفلسطينيّة على الجانب العربيّ في حالة السّجال والصراع الجانبيّ فإنّ النتيجة ستكون معروفة وهي خسارة الجانب الفلسطينيّ لأسباب كثيرة أقلّها أنّ معركة الفلسطينيّين هي ليست مع العرب، بل ضدّ "الاحتلال الإسرائيليّ".

وهذا يتطلّب من الجانب الفلسطينيّ أن يبتعد عن وضع العرب في حالة المفاضلة (أيّ أن يختاروا فيها بين قضاياهم الوطنيّة والقضيّة الفلسطينيّة)، وأن ينظروا بعناية ودقّة إلى العلاقة الإستراتيجيّة مع الدول العربيّة ومكانة القضيّة الفلسطينيّة ضمن قائمة الأولويّات لهم، وليس ضمن الأولويّات الثانويّة؛ والتأكيد على أهمّيّة المصالح الوطنيّة لهذه الدول ضمن منظومة الأمن القوميّ العربيّ، التي لا يمكن أن تنسجم مع إقامة العلاقات التطبيعيّة مع الاحتلال، وأنّ الشعب الفلسطينيّ هو داعم حقيقيّ لمصالح الدول العربيّة فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة.

ثالثًا: الاهتمام بتفعيل الضغط على "إسرائيل" عبر سلاح المقاطعة، والذي يعدّ الأكثر فاعليّة ضدّها، خصوصًا في مرحلة بدأ هذا السلاح يتعاظم فيها على الصعيد الدوليّ والإقليميّ، ويأخذ مساحات تأييد واسعة، وبدأت "إسرائيل" تستشعر خطره وتعمل على وضع الإستراتيجيّات والآليّات لمحاربته.

وبطبيعة الحال أغلب الشعوب ضدّ عمليّة التطبيع مع الاحتلال، ويقع على عاتق الناشطين المناهضين للتطبيع توظيف جميع الروابط والأندية والمؤسّسات والاتّحادات الطلّابيّة وغرف التجارة لصياغة ميثاق شرف يناهض التطبيع، ويبنى عليه خطوات لا تقتصر على المناهضة فقط بل المناهضة والمحاربة لمسار التطبيع، ودعم حركة مقاطعة "الاحتلال الإسرائيليّ"، وإطلاق البرامج والأنشطة التي تعزّز مقاطعة الاحتلال (الكندري، ٢٠٢٣).

ويجب العمل بجدّ لإعادة فعاليّة المقاطعة العربيّة لـ"إسرائيل" بشكل شامل، بحيث تتحوّل إلى برنامج عمل سياسيّ وإعلاميّ، وحراك شعبيّ فاعل على مستوى المجتمعات العربيّة. بالإضافة إلى العمل على تفعيل دور البرلمانات والسلطات التشريعيّة لتشكّل ضغطًا قويًّا يساعد على وقف مسار التطبيع.

رابعًا: يجب على القيادة الفلسطينيّة أن تتعامل مع توقّف الدعم العربيّ كحقيقة واقعة يومًا ما عاجلًا أو آجلًا، وتبدأ بتطوير إستراتيجيّات للاعتماد على ذاتها، والعمل على جعل القرار الوطنيّ الفلسطينيّ مستقلًّا، وعليها أن تتحمّل هذه المسؤوليّة، وذلك بتطوير قدراتها الذاتيّة حتّى لا يصبح المشروع الوطنيّ عرضة لتغيرات رؤى قيادات دول عربيّة أخرى.

خامسًا: تفعيل البعد الشعبيّ، فلا بدّ أن يكون هناك تحرّك فلسطينيّ على مستوى الدبلوماسية الشعبيّة للوصول إلى المثقّفين والفنّانين والجامعات وكلّ الأوساط الرسميّة والشعبيّة، والسعي إلى تفعيل دور الجاليات الفلسطينيّة في الدول العربيّة والأوروبيّة لمواجهة التطبيع ومحاصرته، واعتباره خارجًا عن الإجماع العربيّ حول عدالة القضيّة الفلسطينيّة.

فأحد أهمّ أدوات الدبلوماسيّة الشعبيّة تكوين رأي عامّ ضاغط لكسر موجة التطبيع عبر بيان آثارها المربكة على واقع القضيّة ومستقبلها، وأنّه تطبيع مجّانيّ بلا أدنى نفع سياسيّ أو اقتصاديّ بل يستجلب أخطارًا تتأجّج وتداعيات لا يتوقّف مداها عند لحظة التطبيع وإظهار صور التعايش الموهومة بل تمتّد إلى تغيير هويّة المنطقة، والعبث في مستقبل أجيالها، والاستيلاء على أطهر مقدّساتها (الهاجري، ٢٠٢٣). وحقيقة هناك مسؤوليّة ملقاة على عاتق الشعوب اليوم؛ وهي ليست عواطف تساق؛ بل هي مسؤوليّات واجبة، فهناك أدوار تستطيع فيها تقديم الدعم والمساندة والمناصرة لفلسطين (الشايع، ٢٠٢٣). فالشعوب العربيّة هي من تستطيع تفريغ التطبيع من محتواه، وهي من تستطيع الضغط على الأنظمة الحاكمة، وتجميد خطوات التطبيع أو التخلّي عن هذا المسار (نافع، ٢٠٢٣).

ولإبراز حجم الرفض للتطبيع، يجب التنويع في الأدوات والوسائل الإلكترونيّة وتوظيفها بهدف خلق إجماع شعبيّ مناهض للتطبيع عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ "المنصّات الرقميّة" التي تجمع أصحاب التوجهات الفكرية والأيدلوجية المعبرة عن المجتمعات كافّة، وتوحيد الجهود لتكون مظلّة جامعة للشعوب في مواجهة مسار التطبيع.

وهنا، لا بدّ لنا أن نلتفت إلى مواقع التواصل الاجتماعيّ "المنصات الرقمية" التي كانت بمثابة شكل من أشكال مواجهة التطبيع، وتعزيز الرواية الوطنيّة والعربيّة والثقافة الفلسطينيّة والوصول إلى كلّ الفلسطينيّين في العالم وإلى الشعوب العربيّة، ليكونوا جزءًا من التحالف العالميّ لنصرة الفلسطينيّين.

وضمن الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعيّ "المنصات الرقميّة" في مقاومة التطبيع، أنشأ مجموعة من الناشطين الفلسطينيّين والعرب في العام ٢٠٢٠م موقعًا إلكترونيًّا باسم "المركز الفلسطينيّ لمقاومة التطبيع"؛ لمواجهة التطبيع باختلاف أنواعه، وذلك بهدف إظهار الوجه الحقيقيّ لـ"الاحتلال الإسرائيليّ" وإبراز الدور الشعبيّ العربيّ والعالميّ المناهض للتطبيع، والوقوف إلى جانب القضيّة الفلسطينيّة، ورفض الاحتلال كـ"كيان عنصريّ"، ولدى المركز عدد من الحسابات مثل: فيسبوك، تويتر، إنستجرام، وتلجرام، وواتس أب (المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع، ٢٠٢٢).

ويقول رئيس مجلس إدارة المركز الشبابيّ الإعلاميّ إيّاد القرا: يوجد حالة رفض شعبيّة كبيرة لدى الشعوب العربيّة لمسار التطبيع، تمّ رصدها على مواقع التواصل الاجتماعيّ "المنصّات الرقميّة"، على الرّغم من كلّ ما تمّ بثّه عبر هذه الشبكات من قبل الدّول المطبّعة لخدمة المسار، ويرى أنّ شبكات التواصل الاجتماعيّ "الإعلام الرقميّ" مدخل مهمّ لدى الأحزاب والمؤسّسات الفلسطينيّة للوصول للشعوب العربيّة والرأي العامّ العالميّ، بهدف حثّه للتعبير عن رفضهم للتطبيع وإعلاء صوتهم الرافض لهذا المسار. وقد جرى إطلاق مجموعة من الوسوم للتعبير عن رفض التطبيع كان أبرزها "فلسطين قضيّتي، والتطبيع خيانة" كوسيلة من وسائل مواجهة التطبيع شعبيًّا وإعلاميًّا (القرا، ٢٠٢٣).

سادسًا: تشكيل لجانٍ لمقاومة التطبيع وتعزيز العلاقات مع العالم العربيّ، وإعداد ميثاق شرف مناهض للتطبيع، والالتزام به، كما يتطلّب تمتين جبهة الثقافة الفلسطينيّة وتعزيز قيمها الإسلاميّة والعربيّة والوطنيّة.

ويرى المستشار عبد العزيز القطّان، أنّه كلّما ركّزنا على الجانب القانونيّ، كلّما كانت حصانة اللجان المزمع إنشاؤها أقوى، ويحتاج هذا الأمر إلى تكثيف جهة معيّنة ما على رصّ الصفوف، ولنقُلْ على سبيل المثال، نقابة المحامين الكويتيّين، بسقف مفتوح، من الأعضاء، على أن يُصار إلى توسعتها من نقابات أخرى، ومن ثمّ إشراك المجتمع المدنيّ، فهذا الأمر سيفتح الباب على مصراعيه، ليتمّ التنسيق على مستوى النقابات بين الدول العربيّة، وعلى مستوى البرلمانات ومن ثمّ بقيّة الشرائح، ونحن في لجنة القدس التابعة لنقابة المحامين الكويتيّين من الممكن القول: إنّنا خطونا الخطوة الأولى في هذا الاتّجاه، لنمثّل الشعب الفلسطينيّ في المحافل الدوليّة، وبطريقة قانونيّة صرفة. وهذا الأمر عندما يتمّ، حتمًا سيكون هناك شروط وسيكون ميثاق له، يحدّده الهدف الأساسيّ وموقف العرب الرافض من التطبيع، وعليه، فهذا ممكن جدًّا حال توفّر الإرادة، والتي بدا في الفترة الأخيرة أنّها حاضرة، وأنّ القضيّة الفلسطينيّة لا تسقط بالتقادم (القطان، ٢٠٢٣).

ويضيف النائب في مجلس الأمّة الكويتيّ "حمد المطر"، أنّ وجود مؤسّسات المجتمع المدنيّ والنقابات الرافضة للتطبيع يحتاج إلى مزيد من الدعم والإسناد، وتكثيف التواصل معها والسعي لإشراكها بالفعاليّات المناهضة لمسار التطبيع (المطر، ٢٠٢٣)

أخيرًا، تفعيل حركة التضامن الدوليّ في مواجهة جرائم الاحتلال خصوصًا بعد الموقف الأمريكيّ المنحاز لـ"الاحتلال الإسرائيليّ" والرّاعي لعمليّة التطبيع، "فجوهر التطبيع هو تصفية وليست تسوية"، ودعم المطبّعين للإجراءات الأمريكيّة الداعمة لـ"إسرائيل" ليس إلّا محاولة لتجميد الملف الفلسطينيّ في الفضاء الدوليّ.

ومن هنا، ومن أجل أن يكون هناك بعد إستراتيجيّ في مواجهة قضيّة التطبيع، لا بدّ أن يكون هناك ترميم للوضع الفلسطينيّ الداخلي، وترتيب ظروف البيت الفلسطينيّ، وإصلاح منظّمة التحرير الفلسطينيّة بحيث تضم كلّ الفصائل الفلسطينيّة في الوطن والشتات، كما أنّ الدبلوماسية الفلسطينيّة مطلوب منها أن تكون أكثر فاعليّة في الوصول إلى كلّ الدول العربيّة وإقناعها بالرواية الفلسطينيّة وخلق تحالف رسميّ وشعبيّ معها، وإثبات أنّ "إسرائيل" هي العدوّ وهي الخطر على الأمن القومي العربيّ، وأنّ هدف "إسرائيل" اختراق المنطقة وليس وضع بذور سلام وتنمية حقيقيّة، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال إستراتيجيّة وطنيّة تواجه عمليّة التطبيع وتحدّيات القضيّة الفلسطينيّة، يتم تنفيذها عبر ثلاثة مسارات، وهي:

المسار الأول: ترتيب البيت الفلسطينيّ، واستعادة الوحدة الوطنيّة؛ لأنّ الموقف الموحّد هو الأساس في مواجهة المشاريع الموجّهة ضدّ شعبنا، والاتّفاق على بناء برنامج سياسيّ وطنيّ ينهي حقبة أوسلو ويبني عهدًا فلسطينيًّا جديدًا، والاتّفاق على إستراتيجيّة نضاليّة كفاحيّة من خلال لجنة وطنيّة.

المسار الثاني: تفعيل المقاومة بكلّ أشكالها الشعبيّة والسياسيّة والقانونيّة وغيرها، وفي مقدّمتها المقاومة العسكريّة.

المسار الثالث: بناء تحالف قويّ في المنطقة يتبنّى إستراتيجيّة المقاومة وحماية قضيّتنا الفلسطينيّة.

٥، ٥ توصيات الدّراسة

في ضوء ما توصّلت له الدّراسة من نتائج لعمليّة التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ، وتداعياته على القضيّة الفلسطينيّة، يقدم الباحث في ختام دراسته مجموعة من التوصيات موجّهة لثلاثة أطراف هم: القيادة الفلسطينيّة وقادة الأحزاب، والقائمون على مقاومة التطبيع، والباحثون ومراكز الدّارسات:

١، ٥، ٥ توصيات خاصّة بالقيادة الفلسطينيّة وقادة الأحزاب

١. تصعيد الرفض العمليّ والفعّال لمسار التطبيع ضمن إستراتيجيّة وطنيّة موحّدة تدمج البعد الرسميّ بالشعبيّ، وتحمي مكوّنات القضيّة الفلسطينيّة من التصفيّة التي يهدف إليها هذا المسار.
٢. إنشاء لجنة فلسطينيّة – عربيّة لمقاومة التطبيع، تعمل على توعيّة الشعوب العربيّة بمخاطر التطبيع وآثاره على إضعاف القضيّة الفلسطينيّة وضياع مدينة القدس.
٣. تعزيز العمل مع الدول العربيّة التي ما زالت رافضة لمسار للتطبيع، مثل: (الجزائر، والكويت، وسوريا، ولبنان) والتشبيك معها لتشكيل جبهة عربيّة لمقاومة التطبيع رسميًّا في الوطن العربيّ، والحدّ من التوسّع "الإسرائيليّ" في المنطقة العربيّة.
٤. التنسيق مع جامعة الدول العربيّة بهدف مأسسة جسم من داخل جامعة الدول العربيّة، يقاوم التطبيع العربيّ مع "إسرائيل"، وتشكيل لجان داعمة لهذا الجسم، وفق رؤية عربيّة وطنيّة تنسجم مع الحقوق الفلسطينيّة.
٥. العمل على تبنّي جامعة الدول العربيّة إستراتيجيّة تعطي الأولويّة فيها لعودة الاهتمام الرسميّ والشعبيّ وعلى المستويات العربيّة والإقليميّة والدوليّة بالقضيّة الفلسطينيّة، ووضع خطّة للتحرّك الدبلوماسيّ لإعادة الاهتمام بالقضيّة الفلسطينيّة وفق قرارات الجامعة، وضمان عدم دخول دول جديدة في مسار التطبيع بشكل منفرد بعيدًا عن تحقيق حقوق القضيّة الفلسطينيّة.
٦. العمل على إصدار قانون تجريم التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ (العربيّ)، من قبل جامعة الدول العربيّة بهدف الضغط على الدول العربيّة المطبّعة بقطع علاقاتها مع "إسرائيل"، والسعي لإقرار مزيد من القوانين في الدول العربيّة التي تمنع التطبيع في كلّ دولة بشكل منفرد.
٧. دعوة الحكومات الخليجيّة لوقف تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، لأنّ التطبيع معها يعدّ تخلّيًا عن القضيّة الفلسطينيّة.
٨. توعية الشعوب الخليجيّة بمخاطر التطبيع "الإسرائيليّ" – الخليجيّ وسلبيّاته على أمن منطقة الخليج العربيّ واستقرارها، ومخاطر التطبيع على المستقبل السياسيّ لهم.
٩. تفعيل دور المؤسّسات الوطنيّة والشعبيّة لمواجهة التطبيع، وتشكيل لجنة وطنيّة تشارك فيها القوى والأحزاب الفلسطينيّة كافّة لمقاومة التطبيع.
١٠. توظيف مواقع التواصل الاجتماعيّ "المنصّات الرقميّة" في تحصين العقل العربيّ، وتحشيد جهودهم ضدّ التطبيع.
١١. استثمار حالة التضامن الشعبيّ مع فلسطين في الوعي العربيّ والإسلاميّ في محاربة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" للتطبيع.

١٢. التوافق على برنامج وطنيّ تشاركيّ تكون مقاومة الاحتلال أولويّته، وكذلك دعم التجديد في هياكل المؤسّسات الوطنيّة، وعلى رأسها منظّمة التحرير والمجلس التشريعي باتّجاه تمثيل أوسع للطيف الفلسطينيّ ومقاومته، والمضيّ باتّجاه مشروع للتّحرّر من الاحتلال.

١٣. العمل على إقرار رؤية إستراتيجيّة عربيّة موحّدة لأجل فلسطين بهدف مواجهة مسار التطبيع مع "إسرائيل" ومنعها من ممارسة عدوانها على الشعب الفلسطينيّ.

١٤. السعي إلى إنهاء حالة الانقسام الفلسطينيّ واستعادة الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة لمواجهة التحدّيات والمخاطر المحيطة بالقضيّة الفلسطينيّة نتيجة اتّفاقيّات التطبيع.

١٥. العمل على تفنيد مبرّرات خطاب التطبيع وتفنيدها، والردّ عليها بما يتناسب مع الحقوق الفلسطينيّة.

١٦. بذل جهود أكبر في التصدّي لمحاولات "إسرائيل" لاختراق المنطقة العربيّة.

١٧. تفعيل المقاومة الفلسطينيّة بأشكالها الشعبيّة والعسكريّة كافّة، في مواجهة مخاطر التطبيع والدفاع عن الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة.

٢، ٥، ٥ توصيات للقائمين على مقاومة التطبيع

١. إصدار دليل عمل يناقش مجالات التطبيع وأشكاله كافّة، وتعميمه على جميع الدول العربيّة والإسلاميّة.

٢. تنسيق الجهود بين المؤسّسات الفلسطينيّة والعربيّة والإسلاميّة لتفعيل دورها في مقاطعة "الاحتلال الإسرائيليّ".

٣. بذل جهود أوسع لتوعية الشعوب بمخاطر التطبيع.

٤. دعوة الاتّحادات والنقابات العربيّة والإسلاميّة إلى إنشاء لجان لمقاومة التطبيع.

٥. العمل على نشر ثقافة مقاومة التطبيع، وإظهار مخاطر التطبيع على شعوب الدول المطبّعة.

٦. السعي إلى إعادة فاعليّة مفهوم المقاطعة بأشكالها كافّة، بحيث تتحوّل إلى برنامج عمل سياسيّ وإعلاميّ، وحراك شعبيّ فاعل على مستوى المجتمعات العربيّة والإسلاميّة.

٣، ٥، ٥ توصيات خاصّة بالباحثين ومراكز الدارسات

١. تخصيص أبحاث لدراسة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" للسيطرة على منطقة الخليج العربيّ.

٢. تخصيص أبحاث لدراسة أنماط العلاقات العربيّة – "الإسرائيليّة".

٣. تخصيص أبحاث لدارسة توجّهات الشعوب الخليجيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة.

٤. دراسة وسائل التغيير والتحوّل السياسي تجاه القضيّة الفلسطينيّة.

٥. إجراء أبحاث حول سبل توظيف مواقع التواصل الاجتماعيّ لنصرة القضيّة الفلسطينيّة في مواجهة التطبيع.

٦. تأسيس وحدات داخل المؤسّسات البحثيّة مختصة بدارسة التطبيع العربيّ في جميع أقطاره، بهدف تقديم الحلول والبدائل وشرح المخاطر.

٦، ٥ الخاتمة

ختامًا، استطاعت الدّراسة الحاليّة المعنونة بـ"تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وأثرها على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة" والتي تهدف إلى (دراسة الإستراتيجيّة "الإسرائيليّة" في تطبيع علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجيّ، وبيان موقف دول مجلس التعاون الخليجيّ من التطبيع مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، ودورها في تسوية الصراع الفلسطينيّ – "الإسرائيليّ"، إلى جانب التعرّف إلى المتغيرّات الداخليّة والخارجيّة التي ساعدت الطرفين للدخول في عمليّة التطبيع، من منظور مبادئ "نظريّة صنع القرار" ومرتكزاته، وهي النظريّة التي تعتمد عليها الدّراسة، وكذلك مناقشة تداعيات تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة على القضيّة الفلسطينيّة بنواحيها كافّة، كما ركّزت الدّراسة في إطارها النظريّ (المفاهيميّ) وبشكل مفصّل على تتبّع مراحل الصراع العربيّ – "الإسرائيليّ" وأبرز المحطّات التاريخيّة التي شهدها الصراع وانعكاسها على طبيعة العلاقات العربيّة – "الإسرائيليّة"، وتناولت السياسيّة الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجيّ تجاه (القضيّة الفلسطينيّة، والعلاقات مع "إسرائيل")، وكذلك السياسة "الإسرائيليّة" الخارجيّة تجاه دول مجلس التعاون الخليجيّ. وتمّ مناقشة الحكم الشرعيّ للتطبيع وفق الفتاوى التي صدرت عن المرجعيّات والمؤسّسات الدينية والعلمائيّة والتي حرّمت أو أحلّت توقيع الدول العربيّة اتّفاقيّات سلام مع "الاحتلال الإسرائيليّ"، إضافة إلى تركيزها في الدراسات السابقة على ثلاثة محاور (التطبيع العربيّ وانعكاساته على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة، السياسات الخارجيّة الخليجيّة اتّجاه القضيّة الفلسطينيّة، السياسات الخارجيّة "الإسرائيليّة" اتّجاه دول الخليج العربيّ) وجميعها تخدم موضوع الدّراسة.

اعتمدت الدّراسة باعتبارها دراسة وصفيّة على مجموعة من المناهج العلميّة وهي: (المنهج الوصفيّ التحليليّ، والمنهج التاريخيّ، ومنهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستشرافيّ)، وقد اختار الباحث في أدوات الدّراسة التي تساهم في تحقيق نتائج علميّة تتناسب مع أهداف الدّراسة، والتي تمثّلت في: (تحليل النصوص، متابعة وملاحظة تطوّرات العلاقات الإسرائيليّة – "الخليجيّة"، المقابلات)، واعتمدت الدّراسة على إجراء مقابلات مع مجموعة من الشخصيّات السياسيّة الفلسطينيّة والعربيّة، والمختصّين في قضيّة التطبيع، وباحثين في الشأن "الإسرائيليّ" وموضوع الدّراسة لتدعيم نتائج تحليل النصوص وتفسيرها، ومناقشة نتائج أهداف الدّراسة، وقد تمّ تقييم النتائج التي تمّ التوصل إليها وملائمتها مع الأهداف الرئيسة للدراسة،

ومقارنتها بالإطار النظريّ للدراسة، بما في ذلك (نظريّة صنع القرار) والتي أثبتت أيضًا توافقها ونجاحها، إضافة لمقارنتها بالدراسات السابقة، والخروج بالاستنتاجات الخاصّة بكلّ هدف وفقًا للأهداف الأربعة الخاصّة بالدّراسة ونتائجها، وقد تمّ استعراض سيناريوهات مستقبل القضيّة الفلسطينيّة في تطبيع العلاقات "الإسرائيليّة" – الخليجيّة، وآليّات التعامل مع هذه السيناريوهات، ثمّ كتابة ملخّص عامّ للنتائج التي تمّ التوصّل إليها خلال الدّراسة، إضافة إلى ذلك عرض إسهامات الدّراسة والتي تنقسم إلى الإسهامات النظريّة وأخرى عمليّة، والمتمثّلة في "إستراتيجيّة مقاومة التطبيع"، ثمّ عرض أهمّ التوصيات التي تمّ التوصّل إليها، في ضوء ما توصّلت إليه الدّراسة من نتائج.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA